بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

حين بدأت أخط هذا البحث لم يكن عنوان . . حتمية الحل الإسلامى . . يدور بخاطرى أن يكون عنواناً له ، وحتمية الحل الإسلامى ، ليس موضوعاً لهذا البحث ، وإنما هو النتيجة التى توصل إليها البحث ، أما موضوعه فهو نظام الحكم فى الإسلام ، ولكن خطوات البحث وجدتها تقودنى إلى هذه النتيجة ، أن الحل الإسلامى بالنسبة للأمة الإسلامية أمر حتمى ، وإلا فإن التآكل أمر مقضى على هذه الأمة شاءت أم أبت .

والحل الإسلامى معناه أن يعود الدين الإسلامى هو مركز التوجيه فى الدولة الإسلامية ، وأن ينتهى فى حياة المسلمين هذا الانفصام القائم بين الدين والدولة .

وقد حددت قواعد الدين الإسلامى مبادىء نظام الحكم فى الدولة الإسلامية ، على أرقى المبادىء التى توصل إليها الفكر البشرى الحديث ، وأعطى رسول الله (ص) وخلفاؤه الراشدون من بعده المثل الأعلى لكيفية إعمال هذه المبادىء وتطبيقها . فالمسلمون لا حجة لهم فى هجر ما يؤمنون به ، والإيمان لا يتجزأ وإلا أصبحنا كبنى إسرائيل حين خاطبهم الله فى قوله . . « أفتأمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب . . » .

وقواعد الدين الإسلامى فى الحكم قواعد واضحة ؛ فهناك دستور الأمة

الإسلامية ، وهو القرآن الكريم ، موجود كما أنزله الله على نبيه ، لا يحق لأحد أن يفتات عليه فيما قرره من حدود ، وفيما أوجبه من التزامات ، فمصدر السيادة فى الأمة الإسلامية لله وحده ، وقد جعل الله سبحانه وتعالى مسئولية تطبيق أحكام الشريعة فى عنق الأمة الإسلامية . . وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون .. وكلمة «قومك» فى هذه الآية لا تنصرف إلى قرابة النسب ، وإنما تنصرف إلى قرابة العقيدة ، كما خاطب الله سبحانه وتعالى نوحا عليه السلام حين دعاه أن ينجى إبنه من الغرق لأنه من أهله ، إذ قال سبحانه « .. إنه ليس من أهلك انه عمل غير صالح» ، فمسئولية التبليغ هى مسئولية الرسول ، ومسئولية القيام على أمر الدين من بعده هى مسئولية الأمة الإسلامية ، وعلى هذا فإن مصدر السلطة فى الدولة الإسلامية هى للأمة مجتمعة باعتبارها هى المسئولة عن هذا التطبيق .

والأمة بهذا تستطيع أن تنشىء الأجهزة التى تتولى القيام على هذا التطبيق من بينها ، على أن تبقى لها فى النهاية حق الرقابة على هذه الأجهزة ومتابعتها ومساءلتها إذا لزم الأمر . وهذه الأجهزة تشمل كل أجهزة الحكم فى الدولة ، من رئاسة الدولة ، إلى سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية .

وقد حدد الإسلام مبدأ الشورى للأمة الإسلامية كطريق لإنشاء هذه الاجهزة ، وذلك فى قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » ، ومعنى ذلك أن تنتفى « القوة » كوسيلة لفرض الرأى من بعض فئات الأمة على البعض الآخر ، عند إنشاء أجهزة الحكم ، وهذا معناه سيادة السلام الاجتماعى والوحدة بين الأمة .

كما حدد الإسلام مبدأ الشورى ، كطريق لممارسة أجهزة الحكم لسلطاتها وذلك فى قوله تعالى « وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله » ، وحدد الرسول (ص) معنى كلمة العزم فى قوله « مشاورة أهل الرأى ثم إتباعهم » .

ومعنى ذلك أن يمتنع الاستبداد من حكام المسلمين . وأن تسود مبادىء العدل والحرية والإخاء فى المجتمع .

وقد بدأ هجر المسلمين لقواعد الدين الإسلامى الذى حددها لنظام الحكم فى الدولة منذ زمن طويل وربما منذ تولى معاوية الحكم ، وجعل الأمر فى بنى أمية بالوراثة ، وانتهى مبدأ الشورى من حياة المسلمين ، وأصبحت « القوة » هى المسيطرة على المجتمع الإسلامى ، إذا ملكها بنو أمية فالأمر فيهم ، فإذا إنتقلت إلى بنى العباس انتقل الأمر إليهم ، وهكذا . . أى أن الصراع الداخلى بين أبناء الأمة الإسلامية حول أمور الحكم أصبح أمراً مستديماً لا ينقطع، وقد يخمد تحت الرماد قليلا فى عنفوان قوة النظام الحاكم ، ولكن ما أن تواتيه القوة حتى يثب على السلطة ينتزعها ، ويثب على أعدائه السياسيين لينتقم منهم ، هذا الصراع أدى فى النهاية إلى إضعاف المسلمين أمام أعدائهم ، وأصبحت بلادهم فريسة سهلة لكل الغزاة ، بعد أن خربوها بأيديهم ، وفرشوا الطريق أمام أعدائهم بالورود .

وللأسف الشديد فإن حكم « القوة » ما زال يسود بيننا حتى اليوم ، فى طريقة تسيير أمور الحكم ، وما زال ينظر أصحاب السلطان إلى الرأى المعارض لهم نظرة عداء ، ويعاملون أصحابه معاملة الأعداء ، ويشوهون صورتهم أمام الشعب ، وينكلون بهم إذا لزم الأمر .

ومعنى ذلك أن الصراع الداخلى سيستمر بين أبناء الوطن الواحد والعقيدة الواحدة ، وهذا الصراع يضعف فى النهاية الوطن كله ، فإذا جاءت ساعة المواجهة مع العدو الحقيقى للأمة ، ركعت الأمة كلها أمامه صاغرة حكامها ومحكوميها .

ولن أذهب بعيداً لكى أدلل على ذلك ، ولكن تجربة الحكم فى مصر منذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٧ تدل على ذلك ، فقد فرض نظام الحكم « القوة »

كوسيلة لهذا النظام ، ونفى مبدأ « الشورى » بشقيه من نظام الحكم ، وكانت النتيجة استعار الصراع بين أبناء الأمة الواحدة ، أصحاب السلطة ، والمعارضين لهم ، وظن أصحاب السلطة أنهم انتصروا على أمتهم بدوام احتفاظهم بالسلطان ، وبما أشبعوا به الأمة من عذاب وتنكيل ، وهم لم يصنعوا شيئاً سوى أن مهدوا الطريق أمام العدو الحقيقى لأمتهم .

فإذا ما حانت ساعة المواجهة فى سنة ١٩٦٧ ، ركع الجميع مطأطئين الرؤوس فى خزى وفى عار ، واكتشف الحكام — رغم كل مكابرة — ، أن مصيرهم مشترك ومرتبط بشعوبهم ، إن نصراً أو هزيمة ، وإن عزاً أو ذل ، وإن أمناً أو خوف ، فمصير الحكام مرتبط بمصير شعوبهم ، ومهما صور لهم جبروت سلطانهم أنهم منتصرون على حساب حرية وكـــرامة شعبهم ، إلا أنه نصر مزيف ، وفى النهاية تتكشف الستر ، وتبدو الحقيقة واضحة ، ثم يمضى الطغاة تطاردهم لعنات أمتهم جيلا بعد جيل إلى أن تقوم الساعة ، وتوفى كل نفس ما عملت .

وما لم ينته فصل الدين عن الدولة فى الأمة الإسلامية ، فلن ينتهى الصراع الداخلى بين أبناء الأمة الواحدة ، ومعنى ذلك أن حكم القوة سيبقى هو المسيطر على هذه الدولة ، وهذا معناه الحتمى تخريب المسلمين لبيوتهم بأيديهم . لمـاذا ؟ .

لأن طبيعة الدين الإسلامى تأبى هذا الانفصال ، الدين الإسلامى عقيدة وشريعة ، وهو كما أنه علاقة بين الإنسان وربه ، فهو علاقة بين الإنسان والإنسان ، وأحكامه وتشريعاته شملت كل نواحى الحياة الإجتماعية والاقتصادية بل والدولية أيضاً ، فهو كما ينظم العلاقة بين المرأ وزوجه ، فإنه ينظم العلاقة أيضاً بين الحاكم والمحكوم ، وقد سن قواعد إنشاء النظام الاجتماعى كما سن قواعد حماية هذا النظام (النظام العقابى : الحدود — القصاص — الدية — التعزير) .

ولهذا التكامل والشمول فى قواعد الدين الإسلامى ، فإنه يأبى الفصل بين ما هو دين ودنيا ، فالدين والدنيا فى الإسلام أمران مختلطان تماما ، اختلاط العقيدة بالعمل ، والإيمان بالعمل الصالح ، الذى ما يذكر أحدهما فى القرآن إلا وذكر الآخر معه .

ونظام الحكم فى الجماعة ، هو بمثابة جهاز الأعصاب فى جسم الإنسان ، إن اختل اضطربت حركة الجسم ، وتنافرت ، وربما أدى هذا إلى هلاك الإنسان نفسه ، فهو يقـــدم حين يجب أن يحجم ، ويتأخر حين يجب أن يتقدم . . وهكذا يصبح بلا ضابط .

أما إن استقام ، فقد استقام كل شىء ، وتناسق ، واضطردت حركته فى الإتجاه السليم .

وقيام نظام الحكم فى الدولة الإسلامية على غير أساس من الدين ، معناه أنه يهمل التشريعات الإسلامية ولا يجعلها أساساً من أسس الحكم ، فهو يحكم بغير ما أنزل الله ، وهذا يعنى أن تشعر طوائف كثيرة من الناس بتناقض فى حياتها العملية بين ما تؤمن به ، وبين التشريعات التى تحكمها فى حياتها ، فتصبح العقيدة إسلامية والشريعة فرنسية أو روسية حسب مقتضيات الأمور ، وهذه الطوائف بحكم عقيدتها ، وبحكم قواعد الدين نفسها ، لابد أن تخرج على نظام الحكم هذا فى محاولة لتغييره بما يتفق وحكم الله . وهكذا ينشأ الصراع بين الأمة ويستمر ، ويضطر الحكم إلى أن يلجأ إلى القوة ليثبت وجوده . . وهكذا تستمر الأمة فى ضعفها ما دامت مستمرة فى صراعها ، وإذا كان للدين الإسلامى أعداؤه ، وإذا كان للمسلمين أعداؤهم ، فإنهم ينتظرون حتى يقضى الإخوة بعضهم على بعض ، ثم يلتهمون الجميع فى النهاية .

ولا مخرج من هذا التمزق كله إلا بأن تتحد وجهة الأمة عقيدة وشريعة ، فينتهى الصراع ، وإن كان ذلك لا يعنى إنتهاء الخلاف بين أبناء الأمة أو العقيدة

الواحدة،ولكن الخلاف هنا لا تحكمه « القوة » بحكم قواعد الدين الاسلامى نفسه ، وإنما تحكمه «الشورى» كمبدأ إسلامى ، ويصبح «الحكم» و «المعارضة» فى حوار مستمر يحتكم فيه إلى كتاب الله إن كان فى كتاب الله حكم «وما اختلفتم فيه من شىء فحكمه إلى الله » ، فإن لم يكن فى كتاب الله حكم ، فحكمه إلى الأمة، باعتبار أن الدستور الاسلامى (القرآن الكريم) قد جعلها مصدر السلطات ، وقد حملها مسئولية القيام على تطبيق أحكام الشريعة . وهكذا ينتهى حكم القوة، ويصبح الجميع قوة واحدة ، حوارها لا يضعفها وإنما يقويها ، واختلافها ليس صراعا وإنما هو تنافس للوصول إلى الأفضل ، هو أمر بالمعروف ، ونهى عن المنكر ، وإيمان بالله . والجميع لهم حقوقهم المصونة والمحترمة ، سواء كانوا فى الحكم أو خارجه ، كما قال أبو بكر رضى الله عنه للأنصار فى سقيفة بنى ساعدة « .. لا تفتاتون فى مشورة ولا تقضى دونكم الأمور » .

ولكن كيف تصل الدولة الاسلامية إلى ذلك . ؟

لا بد من شيئين

* المبادىء التى يقوم عليها نظام الحكم ، وهذه محددة صراحة فى دستور الأمة الإسلامية ، الشورى والعدالة والمساواة، والدولة الإسلامية ، دولة قانونية بالمعنى السليم ، إذ أن أصول الحكم وقواعده محددة فى الدستور الإسلامى ، وهو دستور دائم فى كل العصور وفى كل الأماكن ، لا يحق لأحد أن ينال منه بالتغيير أو التبديل، وإحترام القواعد التى أتى بها وإعمالها واجب، لايحق لأحد أن يخرج عنه حاكم أو محكوم « ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » .

* تنظيم هذه المبادىء ، فى أجهزة أو مؤسسات فى الدولة ، تتبادل فيما بينها القيام على أمر هذه المبادىء ، سواء كانت هذه المؤسسات تنفيذية أو تشريعية

أو قضائية ، وقيام هذه المؤسسات والتنظيمات لم يحدده الدين الإسلامى بشكل ملزم،باعتبار أن ذلك أمر يخضع فى تكوينه لمعايير متغيرة بحكم الزمان والمكان .

فليس شكل الدولة الإسلامية من ناحية أجهزة الحكم فيها فى أيام الرسول (ص) أو فى أيام الخلفاء الراشدين ، بالشكل الملزم للمسلمين اليوم بحيث لايجوز لهم أن يخالفوه ، وإنما المسلمون أحرار فى تنظيم شكل الدولة وأجهزة الحكم فيها ، بالطريقة التى تلائم مقتضيات العصر ، مع الأخذ فى الاعتبار تجربتهم وتجربة المجتمعات الأخرى فى هذا الشأن ، بحيث يستخلصون لأنفسهم أفضل الأشكال التى يرون فيها الضمان الموضوعى لإعمال مبادىء العدالة والمساواة والشورى .

وافتقاد عنصر التنظيم فى حياة المسلمين هو الذى أدى فى النهاية إلى أن تختفى مبادىء الإسلام وتشريعاته من حياتهم،ولذلك فإننى أعتقد أنه إذا كان للمسلمين أن يستفيدوا شيئاً من تجربة الحضارة الغربية المعاصرة ، فإن أهم ما يجب أن يستفيدوه هو تجربة « التنظيم » فى هذه الحضارة ، فما صنعته الحضارة الأوربية فى هذه الفترة الوجيزة من الزمن يدين إلى شىء واحد — فيما اعتقد — هو فكرة تنظيم المجتمع على أسس موضوعية ، تضمن لكل الاتجاهات أن تعمل فى سلام ، دون أن تلجأ إلى القوة لفرض رأيها .

* * *

بهذا نرى أن الحل الإسلامى بالنسبة للمسلمين ليس فقط مجرد عقيدة ودين ، ولكنه مسألة حياة ونمو أو موت وإنقراض ، وتجربة التاريخ شاهدة على ذلك ، فى الأندلس ، وفى روسيا الباشفية ، وفى فلسطين ..

ولعلك فى الصفحات التالية تجد ما يقنعك بذلك .

وبعد . . .

فلم أرد بهذا البحث أن يكون بحثا أكاديميا لا يقرؤه سوى المتخصصين من رجال القانون أو الشريعة ، بل أردت أن يكون بحثاً يقبل عليه جمهور المثقفين أيا كانت تخصصاتهم ، بل ويكون فى متناول الإنسان العادى . ذلك أن موضوع السياسة يهم كل إنسان ، فهـــو يصل إليه أراد أو لم يرد ، اهتم به أو أهمله ، فالسياسة فى النهاية هى لقمة العيش التى تأكلها ، ووسيلة المواصلات التى تركبها ، والـكلمة تطالعك كل صباح فى الجريدة التى تقرؤها ، أو فى وسيلة الإعلام التى تستمع إليها ، هى الصورة على شاشة التلفاز أو السينما ، هى وسيلة التربية والتعليم التى يتلقاها ابنك أو ابنتك فى المدرسة وفى الجامعة وفى النادى ، السياسة تصل إليك فى النهاية أردت أو لم ترد ، إنها الحاضر الذى تعيشه ، والمستقبل الذى إن لم تلحقه أنت فسوف يعيش فيه أبناؤك ، ولذلك فإن من الخير لك أن تهتم بها وتشارك فيها مشاركة جادة ، لأنك بذلك تشارك فى صياغة حياتك وحياة أبنائك من بعدك ، « ومن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » كما قال سيدنا رسول الله (ص) .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وإليه المصير .

د . ابو المعالى ابو الفتوح

القاهرة

جمادى الثانية سنة ١٣٩٧

يونيو ١٩٧٧